الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بســـكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية

مطبوعة بيداغوجية بعنوان

التنمية المستدامة ومكافحة الفساد

محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثانية جذع مشترك

تخصص علوم السياسية

إعداد الأستاذة: بن لمخربش أسماء

أستاذ محاضر _ب

السنة الجامعية 2017_2018

برنامج المادة :

المحور الأول :التنمية المستدامة دراسة مفاهمية

أولا: مفهوم التنمية المستدامة

ثانيا: نشأة وتطور التنمية المستدامة

ثالثا: مبادئ التنمية المستدامة

رابعا: أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها

خامسا: مؤشرات التنمية المستدامة

سادسا: أبعاد التنمية المستدامة

سابعا: العلاقة بين أبعاد التنمية المستدامة

المحور الثاني: التنمية المستدامة والحكم الراشد

أولا: مفهوم الحكم الراشد

ثانيا: أبعاد الحكم الراشد

ثالثا: فواعل الحكم الراشد

رابعا: مؤشرات الحكم الراشد

خامسا: العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة

المحور الثالث: الفساد وآليات مكافحته

أولا: مفهوم الفساد

ثانيا: أنواع الفساد

ثالثا: مظاهر الفساد

رابعا: الآثار المترتبة على الفساد

خامسا: تجربة سنغافورة في مكافحة الفساد

الخاتمة

أهداف المادة :

- ✓ **استطلاع مضمون عملية التنمية في إطار أدبيات الموضوع .**
- ✓ **وصف التنمية كعملية تتقاطع فيها العديد من الحقول المعرفية الأخرى كالسياسة ،الاقتصاد ،الاجتماع ....**
- ✓ **التعرف على مختلف جوانب التنمية المستدامة :مراحلها مبادئها أبعادها وعلاقتها بالحكم الراشد .**

- ✓ **تحديد معيقات التنمية المستدامة بالوقوف على أكثرها تأثيرا وهي ظاهرة الفساد وتحديد أنماط التأثير .**
- ✓ **الوقوف عند أهم التجارب العالمية في تحقيق التنمية المستدامة ومكافحة الفساد "تجربة سنغافورة أنموذجا**
- ✓ **تطوير قدرات الطالب وتوسيع رؤيته المتعلقة بالتنمية المستدامة ،الحكم الراشد، الفساد.**

مفردات المقياس :

- ✓ **التنمية المستدامة**
- ✓ **الحكم الراشد**
- ✓ **العلاقة بينهما**
- ✓ **الفساد**
- ✓ **سانغفورة**

مقدمة :

أحدثت التطورات العلمية و التقنية خلال النصف الثاني من القرن العشرين قاعدة أساسية ، لتشكل حالة جديدة من الحضارة الإنسانية تميزت بتحقيق إنجازات مذهلة في تقنيات الحاسوب ووسائل الاتصال فضلا عن عدد آخر من الإنجازات التقنية التي حازت على اهتمام كثير من المراقبين، لكنها في الوقت نفسه أهملت المشاكل المتعلقة بفرص بقاء الإنسانية في ظروف الأزمات البيئية الكونية المصاحبة لهذه الحالة الجديدة من الحضارة حيث يمكن ملاحظة الانخفاض النسبي في اهتمام كل من الجماعة العلمية والمجتمع السياسي بتلك المشاكل خاصة في ظل غياب طريق واقعي لحل مثل تلك المشاكل البيئية.

تبنت غالبية الدول الصناعية المتقدمة في النصف الثاني من القرن العشرين طريق التقدم المتنامي في العلم والتقنية وأساليب الإنتاج ،مما أدى إلى بروز ما أصبح يعرف بمجتمع المعلومات أو مجتمع ما بعد الصناعي الذي لم يعد يعتمد على نشاط الأفراد ولا على المجتمع ككل بقدر اعتماده على فرضية قدرة البشر على السيطرة على ذلك التقدم إلا أن التطورات غير المنضبطة المصاحبة للتقدم الصناعي قد أسهمت من جانب آخر في تنامي سلسلة المشاكل ذات الطابع البيئي كالتصحر والفقر وعدم المساواة الاقتصادية والانفجار السكاني وتلوث الماء والهواء .....

ويطرح بروز هذه المشاكل ذات الطابع البيئي وتفاقم حدتها عدة تحديات لمختلف العلوم ولاهتمامات المواطنين والحكومات والمصالح الخاصة ،تساؤولات حول التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالبيئة وعن النمو المتزايد في الجانب الاقتصادي على المقدرات البيئية واستنزاف الثروات الأرضية والزيادة السكانية وهو ما أدى إلى أن ينتبه العالم إلى أهمية هذه القضايا

جذع مشترك

والتساؤلات الوجودية وكيف ستلبى الاحتياجات المتزايدة في المستقبل ...وقد هيأت الدراسة التي أعدتها لجنة بورتلاند بعنوان مصيرنا المشترك الانطلاقة الفعلية للبحث عن حلول منطقية ولفكر التنمية المستدامة بالتفكير في احتياجات الحاضر دون المساس بالبيئة وحقوق الأجيال القادمة .

المحور الأول

التنمية المستدامة دراسة مفاهمية

المحور الأول :التنمية المستدامة دراسة مفاهمية

منذ تسعينات القرن العشرين أصبح مفهوم التنمية المستدامة يحتل مكانا بارزا على المستوى الدولي، ومن بين أهم اهتمامات الحكومات بل وأصبحت مطلبا أساسيا لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين الأجيال المختلفة.

وعلى الرغم من شيوع المصطلح واستخداماته الكثيرة إلا أن المفهوم ظل يعاني من عدم الإجماع بشأنه وإلى اختلاف زوايا توظيفه والمنطلقات الفكرية لاستخداماته فمن هم من يرى بان التنمية المستدامة تتعلق بحماية البيئة ومنهم من يربطها بإدارة الموارد الطبيعية وفي الأوساط ذات العلاقة بالمؤسسة الاقتصادية هي إدارة الجودة والبيئة.

أولا:مفهوم التنمية المستدامة

يعود أصل مصطلح الاستدامة (Sustainable) إلى علم الايكولوجيا حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة نتيجة ديناميكيتها إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغيير في خصائصها وعناصرها وعلاقة هذه العناصر ببعضها البعض.

وفي اللغة العربية جاء الفعل "استدام" من جذر "دوم" لمعان عديدة منها التأني في الشيء وطلب دوامه والمواظبة عليه.[1]

لم يكن مصطلح التنمية المستدامة معروفا عند عامة الناس بالدرجة التي عرف بها بعد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة (قمة الأرض) في ريو دي جانيرو عام 1992 والذي حضي بدعاية إعلامية كبيرة ومنذ ذلك الوقت لاقي المفهوم اهتماما واسعا من قبل المنظمات والهيئات الحكومية وغير الحكومية ومن طرف الكتاب والمفكرين والباحثين على مستوى العالم، وفي هذا الإطار وردت تعريفات عديدة لهذا المصطلح نورد منها.

عرفها عالم الاقتصاد "روبرت سولو" (Robert Solw) عام "1991" على أنها "عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها على الوضع الذي ورثها عليه الجيل الحالي"[2]

فهي بذلك لا ترتكز على الموارد المستعملة من طرف الجيل الحالي والتي تنتقل وتورث للأجيال القادمة بل تؤكد على نوعية وطبيعة البيئة في المستقبل التي تشمل حسب "سولو Solow" إجمالي الطاقة الإنتاجية للاقتصاد سواء كانت مادية أو معرفية، كما يمكن النظر إليها على أنها"تنمية تستجيب لحاجيات الأجيال الراهنة دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال القادمة على حاجاتها الأخرى"[3]. وهي مسار معقد يكتسي بعدا كميا ونوعيا يعكس قدرة وقابلية المجتمع على تنمية وزيادة ثرواتهم.

يعرفها تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية عام "1981" على أنها :"السعي الدائم لتقدير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بعين الاعتبار قدرات وإمكانيات النظام الطبيعي الذي يحتضن الحياة"[4]

من جهته عرفها قاموس"ويبستر Webster" على أنها "تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا"

بناءا على التعاريف السالفة نستنتج أن جل التعاريف وان اختلفت في زوايا نظرتها للتنمية المستدامة إلا أن جلها ركزت بشكل أو بآخر على ضرورة المحافظة على الموارد المتاحة وعدم استنزافها بشكل غير عقلاني ومن ثم المحافظة على حاجيات الأجيال المستقبلة وعدم المساس بها أو إلحاق الضرر بها وهو تحديد ما جاء في تقرير هيئة الأمم المتحدة بشأن الألفية سبتمبر 2000؛ على أنها لا تدخر جهد في سبيل تخليص الإنسان من ظروف الفقر المدقع ولن يتأتى ذلك إلا بتحقيق بيئة مواتية للتنمية والنجاح في تحقيق هذه الأهداف، يعتمد بالضرورة على توفير الحكم الجيد في كل بلد وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبارهما وسيلتين فعالتين لمكافحة الفقر والجوع والمرض وتحفيز التنمية المستدامة فعلا" [5]

بناء على ما تقدم أمكننا تعريف التنمية المستدامة على أنها :

---

1. ابن منظور، **لسان العرب**. ج12، بيروت، دار صادر، 1990، ص 213.
2. عبد القادر محمد ، عبد القادر عطية وآخرون، **قضايا اقتصادية معاصرة، الإسكندرية**. جامعة الإسكندرية، قسم الاقتصاد كلية التجارة 2005-204، ص5.
3. سحر قدوري الرفاعي،" التنمية المستدامة مع التركيز على الإدارة البيئة "، **مداخلة** ضمن أعمال مؤتمر المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة، تونس، سبتمبر، 2006، ص25.
4. .محمد الطاهر قادري، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، بيروت، مكتب حسن العصرية، 2013، ص19.
5. إعلان الأمم المتحدة شأن الألفية المنعقد بنيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

جذع مشترك

فلسفة جديدة متعددة الأوجه والامتدادات تسعى لرفع من الكفاءة الاستخدامية للموارد الطبيعية والبشرية واستغلالها بشكل امثل وعقلاني من اجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام وعدالة اجتماعية مع المحافظة على التوازن النسبي وكل هذا لن يتأتى إلا في إطار احترام مبادئ ومؤشرات حكم راشد (جيد).

ثانيا :نشأة وتطور التنمية المستدامة

جاء مفهوم التنمية المستدامة ضمن تشكيلة من المفاهيم الجديدة كـ: المجتمع المدني، الاقتصاد الجديد، الحكم الراشد، وقد نشأت هذه المفاهيم بصفة عامة في سياق موجة العولمة وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وما تثيره من ردود أفعال على كافة المستويات، بالإضافة إلى ذلك فقد أدى الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية على ضرورة إيجاد بديل يهدف دائما إلى وجود الموائمة أو التوليفة المطلوبة للعلاقات المتبادلة ما بين الإنسان ومحيطه الطبيعي وبين المجتمع وتنميته، وكذلك التركيز ليس فقط على تحقيق تحسين مستمر في توزيع الدخل والموارد بين أفراد المجتمع بل أيضا على توفير فرص العمل، تحسين مستوى تقديم الخدمات الصحية والتعليمية، الحد من مشكلة الفقر وغيرها من الخدمات الأساسية.

مما يجدر ذكره فانه وحتى مطلع الستينات من القرن المنصرف لم تستقطب المشاكل البيئية الانتباه الكافي لمتخذي القرار وواضعي الاستراتيجيات والخطط التنموية والسياسية في معظم دول العالم. وفي الوقت الذي زعم فيه الكثيرون فشل النماذج التنموية برز مفهوم التنمية المستدامة بمثابة النموذج المنتظر.

تبلور مفهوم التنمية المستدام خلال الثلاث العقود الأخيرة من القرن الماضي، خاصة مع مطلع السبعينات والذي شهد زيادة في مستوى الوعي البيئي وارتفاعا نسبيا لروح الالتزام بتطبيق السياسات والتوجهات البيئية نحو المحافظة على المواد ومحاربة التلوث وعدم الإخلال بالنظام البيئي وبالتالي فقد أدى زيادة الاهتمام بالبيئة وبالآثار السلبية التي تحل بها نتيجة للأنشطة البشرية بشكل عام والاقتصادية على وجه الخصوص إلى تنامي إدراك الحكومات والمؤسسات الدولية لاستحالة فصل قضايا التنمية الاقتصادية عن قضايا البيئة، وأدى ذلك إلى اتساع مفهوم التنمية الاقتصادية ليتم التحول من مجرد كونه نموا اقتصاديا مصحوبا ببعض التغيرات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية إلى اهتمام بإحداث تغيير في مضمون ومكونات النمو، وقد أصبحهذا التطور مطلوب في جميع الدول كجزء من جملة الإجراءات اللازمة لإدامة الموارد الطبيعية والحد من التدهور البيئي.

01-"نادي روما" والصراع بين المحافظة على البيئة وتحقيق التنمية

يعتبر تقرير **"نادي روما"** الذي صدر عام 1982 تحت عنوان "وقف التنمية" نقطة البدء لهذا المفهوم الجديد للتنمية، حيث أثار التقرير المزيد من القضايا الجوهرية والمثيرة للجدل بشأن دور السكان واستهلاك الموارد والتلوث البيئي والتكنولوجي، ففي هذا التقرير دق الخبراء ناقوس الخطر إلى ما يمكن أن ينجم عن الوتيرة المتسارعة للتنمية الاقتصادية والتزايد السكاني من استنزاف للموارد وتلوث للطبيعة والضغط على النظام البيئي.[1]

وقد استعرض مجموعة من الباحثين تحت رعاية "نادي روما" النتائج البيئية العالمية المستقلة التي تنطوي على كارثة من خلال بعض الافتراضات والتقديرات الاستقرائية المبسطة الخاصة بمعدلات نمو السكان والموارد، وقد أثار التقرير في حينه جدلا واسعا بين المختصين الذين انقسموا إلى قسمين فريق مؤيد لعملية التنمية وآخر يناصر المحافظة على البيئة وذلك وفق تطور يجعل المسألتين (التنمية والمحافظة على البيئة) خيارين متناقضين يصعب الموافقة بينهما، بيد أن فريقا أخر من المختصين ركزوا على دراسته هذه الإشكالية بعمق مستخدمين ذات المنهجية، حيث تواصلوا إلى أن ثمة إمكانية لوضع استراتيجيات تنموية توفق بين مطلب التنمية وضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة ولكن هذا المصطلح الذي يترجم التوافق بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة سرعان ما تم استبداله بمصطلح التنمية المستدامة والذي ذكر للمرة الأولى عام 1980 من طرف الاتحاد الدولي للمحافظة على البيئة في تقريره **"الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة"**.

من المهم أن نشير في الوقت نفسه إلى أن مؤلفي دراسة **"نادي روما"** قد قاموا في الذكرى العشرين لدراستهم الأصلية بتحديث النتائج وقدموها في كتاب جديد بعنوان وراء الحدود **"Beyond the limits"** خلص فيه الباحثون من خلال استخدام بيانات ومؤشرات حديثة إلى النتائج نفسها ولكنهم أكدوا على أن الفساد البيئي والتدهور الاقتصادي ليس محتومين بشرط ألا يستمر النمو السكاني واستهلاك الموارد إلى الأبد وبشرط أن يحدث تزايد شديد في كفاءة استخدام الموارد والطاقة من خلال تطور وتقدم التكنولوجيا.[2]

---

[1]. ضرار الماضي العبيد أحمد، "نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة".**التنوير**، العدد 5، المجلد 2008، (30 أفريل 2008)، 3

[2]. ضرار الماحي العبيد أحمد، المرجع سابق، ص4.

ولكن بعض النظر عن التقديرات المستقبلية والتنبؤات التي خلصت إليها نتائج الدراسات المشار إليها فان القضايا والمسائل والخبرات المعاصرة التي تقود ما بين الغابات الاستوائية وتغير البيئة والمناخ العالمي والحروب الإقليمية المتفرقة بالإضافة إلى الزيادة الملحوظة في النمو السكاني وكذلك النمو الاقتصادي المتسارع في العديد من دول الجنوب قد يقود إلى ضرورة العيش في حدود القدرات المحتملة، وكذلك جعل البعض ينادي بضرورة حث الاقتصاديات المتقدمة بان تصبح أكثر كفاءة في استخدام الموارد الطبيعية وتخفيض الضغوط السكانية.[1]

02-الترويج لمفهوم التنمية المستدامة

أول من أشار إلى مفهوم التنمية المستدامة بشكل رسمي هو تقرير **"مستقبلنا المشترك"** (Our common future) الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام "1987" وقد تشكلت هذه اللجنة بتكليف من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1983 برئاسة "برونتلاند" رئيسة وزراء النرويج آنذاك واعضاء22 شخصية من النخب السياسية والاقتصادية وخبراء التنمية والتخطيط في العالم، والغرض الرئيسي لتلك اللجنة هو دراسة تأثير السياسات التصنعية والاقتصادية لدول العالم في الموارد الطبيعية والتي لا يمكن باعتبارها ملكا مشاعا أن تهدره الأجيال الحالية كيفما تشاء، بل يعتبر بمثابة وقف تستفيد منه الأجيال الحالية ولكن تحافظ عليه في ذات الوقت لمصلحة الأجيال المقبلة ونتيجة لذلك يجب من الضرورة النظر إلى التنمية الاقتصادية كوحدة متكاملة ومتوازية وشاملة.

وقد أدى نشر تقرير "مستقبلنا المشترك" إلى تركيز الأضواء على ضرورة إعطاء البيئة ومواردها الطبيعية الأهمية التي تستحقها وذلك من خلال تحقيق التوازن في عناصر الحياة الطبيعية والاقتصادية، حيث ذكر ضمن فقراته بان الكثير من اتجاهات التنمية الحالية تؤدي إلى إفقار أعداد متزايدة من الناس وتجعلهم أكثر عرضة للأذى بينما تؤدي في الوقت نفسه إلى تدهور البيئة كما يتساءل التقرير عن كيفية قدرة هذه التنمية بان تخدم أجيال الألفية القادمة الذي يتضاعف فيه إعداد البشرية الذين يعتمدون على الموارد البيئة نفسها، وقد أدى هذا التساؤل إلى تعميق وجهة نظر التقرير حول مفهوم التنمية وأصبح النظر إليه ليس فقط ضمن إطارها المحدد والخاص بالنمو الاقتصادي بل أصبح التقرير يرى بان الحاجة قد أصبحت ضرورية لقيام مسار جديد للتنمية من شأنه الإبقاء على التقدم الإنساني، وبذلك أصبحت التنمية المستدامة هدفا يشمل كلا من مجتمعات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.[2]

03-الأرض والإعلان الرسمي لمفهوم التنمية المستدامة

يعد مؤتمر **"ريو دي جانيرو"** المنعقد بالبرازيل عام 1992 والذي شاركت فيه 187 دولة والمنتهي بإعلان **"ريو"** بمثابة التزكية الرسمية لمفهوم التنمية المستدامة، حيث اعترف المؤتمر علنا على نطاق واسع بان جودة وسلامة الاقتصاد يرتبطان ببعضها البعض على نحو لا ينفصم وقد كانت التنمية المستدامة هي الموضوع الأساس في كافة الوثائق الصادرة عن مؤتمر "ريو دي جانيرو".

يعتبر المؤتمر الخطوة الأولى على طريق التعاون البيئي ولكن وبلا شك فان الطريق نحو تحقيق التنمية المستدامة خاصة بالنسبة للدول النامية ما يزال طويلا، غير ان مفهوم التنمية المستدامة أصبح منذ انعقاد تلك القمة مرجعا لكل مؤتمرات الدولية المنظمة تحت رعاية الأمم المتحدة كـ: مؤتمر السكان (القاهرة)، مؤتمر التنمية الاجتماعية (كوبنهاجن)، مؤتمر (بكين) حول المرأة، مؤتمر السكان (اسطنبول).

منذ قمة الأرض استحوذ مفهوم التنمية المستدامة على اهتمام العالم حيث احدث القمة نقلة نوعية في مفهوم العلاقة بين التنمية من جهة والاعتبارات البيئية من جهة أخرى كاستجابة طبيعية لتنامي الوعي البيئي العالمي الذي صار يعني حقيقة أن عملية التنمية لم تسترشد بالاعتبارات البيئية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية فان كثيرا منها سوف يأتي بنتائج غير مدعومة أو يحقق فوائد قليلة أو ربما يفشل تماما.

ثالثا: مبادئ التنمية المستدامة

تتأسس مبادئ التنمية المستدامة على تلك العلاقة بين النمو (الاقتصادي) والبيئة وقد أدى ذلك إلى تجديد جملة من المبادئ التي قامت على أساسها مفهوم التنمية المستدامة وهي:

01- استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة
02- المشاركة الشعبية حيث يتطلب تحقيق تنمية مستدامة توفير شكل مناسب من اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية من المشاركة في إعداد وتنفيذ خطط للتنمية
03- مبدأ التوظيف الأمثل والديناميكي للموارد الاقتصادية

---

1. المرجع نفسه.
2. المرجع السابق، ص 5.

04- مبدأ استطالة عمر الموارد الاقتصادية والتخطيط الاستراتيجي لها
05- مبدأ التوازن البيئي والتنوع البيولوجي
06- مبدأ الحفاظ على خصائص الطبيعة وتحديد وتطوير هياكل الإنتاج والاستثمار والاستهلاك.[1]

رابعا: أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها في التالي:[2]

01-أهداف اقتصادية

- خفض حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية
- تحقيق استغلال والاستخدام العقلاني للموارد
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع
- تقليص تبعية البلدان النامية
- الحد من التفاوت في المداخيل
- تقليص الإنفاق العسكري

02-أهداف بشرية

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان
- تعزيز وعي السكان
- رفع مستوى الصحة والتعليم
- تثبيت النمو الديمغرافي
- تنظيم العمران البشري وتوزيع السكان

03-أهداف بيئية

- حماية المناخ من الاحتباس الحراري
- وقف تقليص ملاجئ الأنواع البشرية
- ضمان الحماية الكافة للمستجمعات المائية والمياه الجوفية والموارد العذبة وأنظمتها الايكولوجية
- إدخال البيئة في البرامج التعليمية لتحسيس وتوعية الأفراد
- ضمان استخدام المستدامة والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.

خامسا: مؤشرات التنمية المستدامة

بالرغم من انتشار مفهوم التنمية المستدامة وكثرة تعريفاته إلا أن المعضلة الرئيسية في التعامل مع هذا المفهوم تمثلت في الحاجة الماسة إلى تحديد مؤشرات (indicators) يمكن من خلالها قياس مدى التقدم نحو التنمية المستدامة وصعوبة تحويل هذا المفهوم إلى مقاييس ومعايير عملية يمكن استخدامها وتطبيقها في ارض الواقع. حيث ينبغي وضع المقاييس العددية والمختلفة للتنمية المستدامة بحذر، وذلك نظرا للخصائص الفريدة التي تتمتع بها المقاييس الزمانية والمكانية.

تساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات في مجلات تحقيق التنمية المستدامة بشكل فعلي وهذا ما يترتب عليه اتخاذ العديد من القرارات الوطنية والدولية حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة بالتنمية المستدامة. حيث يمكن استخدام مجموعة مناسبة من المؤشرات وتقيم الحالة الملحوظة والاتجاهات الخاصة بالموارد كما يمكن ان تساعد المؤشرات في تبسيط عملية إعداد التقارير وتحقيق الأنساق بينها على مختلف المستويات. أن هذه المؤشرات تعكس مدى النجاح في سبيل تحقيق التنمية المستدامة وهي تقوم بشكل رئيسي حالة الدول من خلال معايير يمكن حسابها ومقارنتها مع دول أخرى كما يمكن متابعة التغيرات والتوجيهات trends في مدى التقدم أو التراجع في قيمة هذه المؤشرات مما يدل على سياسات الدول في مجالات التنمية المستدامة فيها إذا كانت تسير في الطريق الصحيح نحو التنمية المستدامة أم لا، كما تساهم في إعطاء صورة واضحة عن حالة التنمية المستدامة في الدولة، وبالتالي تقديم المعلومات الدقيقة اللازمة لمتخذي القرارات في الوصول إلى القرار الأكثر

---

[1]. عبد الله حسون محمد، مهدي صالح، داوي إسراء(وآخرون) "التنمية المستدامة: المفهوم والعناصر والإبعاد" **مجلة ديالى**، العدد 67، 2015، ص ص 343، 344.

[2]. منى هرموش، "دور منظمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة:""دراسة حالة الجزائر" **مذكرة ماجستير**، تخصص سياسات علمية وحوكمة مقارنة، (كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد لخضر باتنة)، (2009، 2010)، ص ص 43، 44.

جذع مشترك

صوابا ودقة لما فيه المصلحة العامة والابتعاد عن القرارات العشوائية والتي غالبا ما تكون مبنية على معلومات خاطئة.

تنقسم مؤشرات التنمية المستدامة عادة إلى أربع فئات رئيسية بناء على تعريف التنمية المستدامة نفسه حيث تنقسم إلى مؤشرات : مؤشرات اقتصادية – اجتماعيةبئية ومؤسسية (سياسية).

المؤشرات الاجتماعية	- تفاوت الدخل - معدل البطاقة - نسبة المئوية للأطفال الذين هم دون 15 الذين خرجوا من بيوتهم - حالات الوفيات، حالات الوفيات بين الأطفال اقل 5 سنوات - نسبة السكان الذين لديهم مرافق صحية ملائمة - بيئة السكان الذين يجعلون على المياه الصالحة للشرب - نسبة الذين تتوفر لديهم إمكانية الانتفاع بمرافق الرعاية الصحية الأولية - التحصين ضد الأمراض المعدية - إكمال الدراسة الابتدائية والثانوية - معدل النمو السكاني - سكان المناطق الحضرية المنظمة وغير المنظمة
المؤشرات البيئية	- استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون - تركز الملوثات الجوية في المناطق الحضرية - مساحة الراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة - استخدام المبيدات الحشرية - انتشار بعض الأمراض
المؤشرات الاقتصادية	- نصيب الفرد من الناتج الإجمالي حصة الاستثمار في الناتج القومي الإجمالي - ميزان التجارة للسلع والخدمات - مجموع المساعدات الاجتماعية - كثافة استخدام المواد - نسبة استهلاك موارد الطاقة المتجددة
المؤشرات المؤسسية	- إستراتيجية التنمية المستدامة وتنفيذ الاتفاقيات الدولية المبرمة - إعداد أجهزة الراديو والشركات الانترنت كل 1000 نسمة - خطوط الهاتف الرئيسية....

سادسا : أبعاد التنمية المستدامة

تعد التنمية المستدامة مسارا يعكس مدى قابلية مجموع من السكان على تنمية الثروات التي تمتلكها بصورة مستمرة وكذلك الأنماط الفكرية والتنظيم الاجتماعي لتلك المجموعة السكانية، حيث تشمل التنمية المستدامة عددا من الأبعاد الرئيسية المتمثلة في:

- البعد الاقتصادي

جذع مشترك

- البعد الاجتماعي
- البعد البيئي

01-البعد الاقتصادي: لا تتحقق التنمية المستدامة إلا بتأييد نظام اقتصادي يرفض نماذج التنمية المفروضة والبعيدة عن ذات المجتمع وغير الملائمة للهوية الثقافية له من جانب وسياسة ذاتية التقييم من جانب آخر أن مشاركة المجتمع في القرارات المتعلقة بالتنمية احد الشروط الأساسية لنجاح الخطة الاقتصادية وأيضا لتحقيق ذاتية التنمية المستدامة.[1]

بحيث أن تكلفة تطوير المجتمعات الحالية يجب أن تكون مجدية اقتصاديا بشكل لا يؤدي إلى ترحيل هذه التكاليف وتراكمها على حساب الأجيال القادمة، والعامل الزمني يعتبر عامل مهم في عملية التنمية وذلك بوضع الخطط والجداول الزمنية لتحقيق الاحتياجات لفترات زمنية طويلة ومختلفة، بعد نشر رئيس المفوضية الدولية للبيئة والتنمية لتقرير بورتلاند عام 1987 وتغيير سياسيات الدول والمنظمات المانحة تغييرا جذريا وبرزت شروط جديدة لتمويل المشاريع التنموية في الدول النامية منها أن تكون هذه المشاريع:

- صديقة أو حساسة للبيئة
- أن تحقق العدالة الاجتماعية
- أن تكون ذات جدوى اقتصادية
- أن تشرك المجتمعات المحلية بإعدادها وتنفيذها وتقييمها في الصيانة والتشغيل.[2]

تشمل الاستدامة الاقتصادية ما يلي:

- في مجال المياه: ضمان إمداد كافي ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية وفروعها
- في مجال الغذاء: رفع الإنتاجية والإنتاج الزراعي تحقيقا للأمن الغذائي في الإقليم والتصدير
- في مجال الصحة: زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية
- في مجال السكن والخدمات: ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات
- في مجال الطاقة: ضمان الإعداد الكافي والاستعمال الكفء للطاقة في مجال التنمية .....
- في مجال الدخل: زيادة في مجال الكفاءة الاقتصادية وتحقيق النمو وتوفير فرص العمل [3]

وبهذا يمكن تلخيص أهم مؤشرات البعد الاقتصادي والمتمثلة في:

- النمو الاقتصادي المستديم
- كفاءة رأس المال
- إشباع الحاجات الأساسية
- العدالة الاقتصادية

02-البعد البيئي

يتمحور البعد البيئي حول الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل والرشيد لها والتنبؤ بما يحدث للنظم الايكولوجية جراء التنمية وذلك بغرض الاحتياط والوقاية نظرا إلى استنزاف البيئة و الإخلال بتوازنها تؤثر سلبا على التنمية المستدامة، ويتمحور البعد البيئي للتنمية المستدامة حول مجموعة من العناصر تشمل ما يلي: [4]

- النظم الايكولوجية
- الطاقة
- التنوع البيولوجي
- الإنتاجية البيولوجية
- القدرة على التكيف

---

[1] . عبد الله حسون محمد وآخرون، مرجع سابق، ص 348.

[2] . نايف بن نائل بن عبد الرحمان:"التنمية المستدامة في العمارة التقليدية في المملكة العربية والسعودية"، **رسالة ماجستير**، (جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، كلية الهندسة والعمارة.الإسلامية تخصص: عمارة إسلامية)، 2011، ص 33.

[3] . عثمان محمد بن عثمان، ماجدة احمد أبو زنط، **التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليبها، تخطيطها وأدوات قياسها**، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2007، ص23.

[4] . مريم مصطفى احمد، إحسان حفظي، **قضايا التنمية في الدول النامية، الإسكندرية**:دار المعرفة الجامعية، 2005، ص 189.

جذع مشترك

لقد كان مؤتمر "استوكهولم" المنعقد في السويد عام 1972 من اكبر وابرز واهم المنابر الدولية ليس فقط من حيث التعداد وأهمية أشخاص المجتمع الدولي الذين استضافتهم بل لكونه رسم بداية تاريخ القانون الدولي للبيئة من خلال إعلانه الذي أسس للالتزام دولي لحماية البيئة دوليا، أثمرت الجهود في انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية UNCED سنة 1992 والذي سمي بمؤتمر **قمة الأرض** وهو بدوره افرز صياغة أول اتفاقية دولية للحد من انبعاث الغازات الدفيئة ، بالإضافة إلى إعلان المبادئ المتعلقة بالغابات لدورها الأساسي في امتصاص غاز ثاني أكسيد الكربون كسب أساس بالاحتباس الحراري في بيئة كوكب الأرض.[1]

03-البعد الاجتماعي والثقافي

يهدف البعد الاجتماعي والثقافي للتنمية المستدامة لخدمة العنصر البشري والتحسين من مستوى معيشته باعتباره أساس التنمية فهي تنمية بالإنسان ومن اجل الإنسان تشمل أهمية هذا البعد في:

- المساواة في التوزيع
- الحراك الاجتماعي
- المشاركة الشعبية
- استدامة المؤسسات [2]

ولان الإنسان هو غاية أي برنامج للتنمية وهو في الوقت نفسه وسيلة من وسائل تحقيق أهدافها وبالتالي فالتنمية المستدامة تعني تحقيق الارتقاء بالعنصر البشري، تامين الاحتياجات الإنسانية، تحسين الرفاهية الاجتماعية.

سادسا: العلاقة بين أبعاد التنمية المستدامة

تتداخل ونتكامل أبعاد التنمية المستدامة فيما بينها وهذا يتجلى وضوحا من خلال العلاقة بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع والسياسة ، فكل من هذه الأبعاد يؤثر ويتأثر بالآخر

الشكلين الموالين يوضحان هذا التداخل والتكامل

الشكل رقم 01

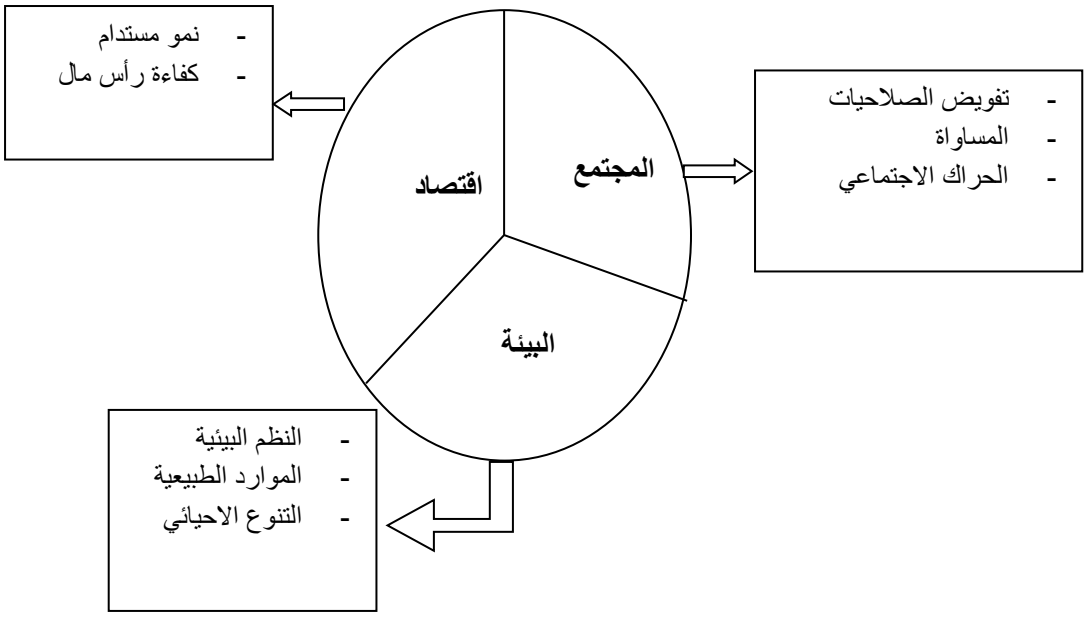

[1]. علي عيسى عبد القادر لطرش، **حماية البيئة والتنمية المستدامة: آفاق وتحديات بين التشريعات العربية والدولية**، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2015، ص ص 54، 55.

[2]. عثمان محمد، مرجع سابق، ص40.

الشكل رقم 2

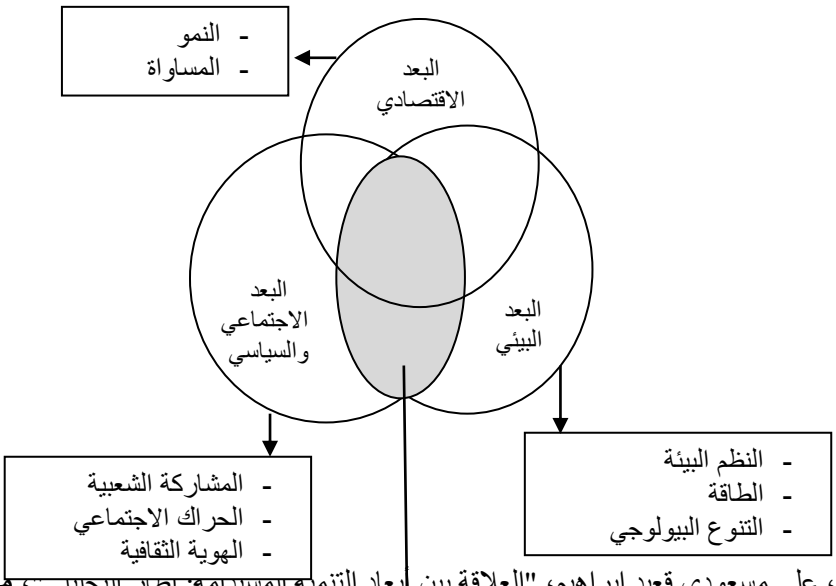

محمد سعودي، على مسعودي قعيد إبراهيم، "العلاقة بين أبعاد التنمية المستدامة: إطار التحليلي"، **مداخلة** ضمن أشغال ملتقى دولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدولة النامية 02-03- ديسمبر، 2019، ص4

04- البعد السياسي

يؤكد البعد السياسي للتنمية المستدامة على أن يتعهد النظام السياسي في المجتمع لتبني سياسات التنمية المستدامة ووضع استراتيجيات تحقيقها والالتزام بتنفيذ برامجها من خلال انجازات وإجراءات وتشريعات يتم الالتزام بها كما يتضمن هذا البعد توسيع فرص الاختيار أمام سكان المجتمع بجعل التنمية أكثر ديمقراطية مع ترشيد المنظمات المجتمعية والإرادة وزيادة القرارات الفعلية للنسق السياسي حتى يتمكن أن يحقق تنمية حقيقية في المجتمع بالإضافة إلى ذلك ضرورة ضمان المشاركة الحقيقية للأفراد والمؤسسات المجتمعية بطريقة كاملة في اتخاذ القرار وتمتعهم بالحرية الإنسانية والسياسية كما يتضمن هذا البعد ضرورة قيام التنظيم السياسي بتعبئة المجتمع بفاعلية في تحقيق التنمية المستدامة.

المحور الثاني

التنمية المستدامة والحكم الراشد

المحور الثاني: التنمية المستدامة والحكم الراشد

أولا: مفهوم الحكم الراشد

ظهر الحكم الراشد كمفهوم لصيق بتحقيق التنمية المستدامة، حيث يمكن القول أن الحكم الراشد ظهر مع الدعوات الجديدة إلى إعادة بناء الديمقراطية ويتبنى الإصلاحات الاقتصادية حيث تعاظم الاهتمام بموضوع الحكم الراشد في العديد من الاقتصاديات الدولية لا سيما منها الناشئة وبشكل خاص في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا عقد التسعينات من القرن العشرين، وعلى الرغم من هذا الاهتمام إلا أن المفهوم –الحكم الراشد- ظلا مفهوما تتنازعه العديد من الاختصاصات إذ شهد المفهوم تعدد للجهات والتخصصات الموظفة له وهذا ما زاد من غموضه وصعوبة وضع تعريف جامع مانع له.

01-تعريف الحكم الراشد (لغة)

ينقسم الحكم الراشد إلى شقين:

الشق الأول: (الحكم) فالحكم بالضم يعني القضاء.

الشق الثاني: الرُشْد والرَشد والرَشَادُ ، رشد الإنسان بالفتح، يَرْشُد، رشدًا والرشاد = نقيض الغبي وهو نقيض الضلال.[1]

[1]. ابن منظور، مرجع سابق، ص 219.

وكلها معاني تحمل رجحان العقل والاهتداء إلى الصواب في الحكم.

02-الإشكاليات التي واجهت مفهوم الحكم الراشد.

أ-إشكالية الترجمة: تعتبر من أهم الإشكاليات التي أثرت في مفهوم الحكم الراشد ونقل المصطلح من اللغتين الانجليزية والفرنسية إلى اللغة العربية، حيث اتفقت معظم الدراسات على عدم وجود ترجمة موحدة متفق عليها مما انعكس على المفهوم[1]. فقد تعددت ترجمة المصطلح (governance) حيث تشير إلى الحاكمية، المحكومية والحكامة وإدارة الحكم والإدارة المجتمعية والحكم الموسع والحكم العام.[2] وكلها تنطلق من خلفية إيديولوجية ما.

ب-إشكالية التعريف: واجه الحكم الراشد إشكالية التعريف وضبط تصور دقيق ولهذا نجد له عدة تعريفات من المؤسسات الدولية، الاكادمين، الشركات الاقتصادية.

ج-إشكالية النموذج: انعكست التعددية التي طبعت الترجمة والتعريف لمفهوم الحكم الراشد بطريقة أو بأخرى على صعوبة نمذجة المفهوم بحيث يتضمن خصوصيات بعينها كـ (الرقابة، الشفافية.....)

03-**النشأة والتطور**

مصطلح الحكم ذو أصل يوناني "Kubemân" وعرف باللاتينية بـ "gubernare" وكان يستخدم في الفرنسية القديمة في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح "gouvernement" طريقة وفن الإدارة وانتقل للغة الانجليزية في القرن الرابع "governance" [3] ثم استخدم كمصطلح قانوني في الفرنسية عام 1478 ليستعمل على نطاق واسع ومعبر عبء الحكومة سنة 1679 ومع تنامي ظاهرة العولمة كان الهدف منه ضمان نمط جيد في تسيير النظام الاجتماعي من اجل تحقيق المطالب الديمقراطية ثم برز هذا المفهوم في أدبيات التحليل المقارن للنظم السياسية واستخدام في الوثائق الدولية للأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية حيث تم إضافة له صفة ""الجيد"" ليصبح (bonne gouvernance) وترجم إلى العربية من خلال عدة مصطلحات أهمها: الحكم الراشد أو الرشيد أو الصالح أو الحاكمية أو الحوكمة، إلا أن أكثر شيوعا هي الحكم الراشد أو الحكم الجيد الذي تبنته المبادرة العربية عام 2005.

عام 1989 قدم البنك الدولي لأدبيات التنمية تقريرا عن الدول الافريقية جنوب الصحراء بعنوان "إفريقيا من الأزمة إلى النمو المستدام"وتم فيه وصف الأزمة في المنطقة كأزمة حكم، حيث ربط تحقيق التنمية الاقتصادية ومحاربة الفساد في هذه الدول بكفاءة الإدارة الحكومية.[4] وأرجع فشل الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي بهذه الدول إلى الفشل في تنفيذ السياسات وليس إلى السياسات نفسها، وفي النصف الثاني من السبعينات تم التركيز على فعالية المساعدات، مما أدى إلى المطالبة بإعادة تأهيل الأداء العمومي والذي كان بمثابة العودة لدور الدولة، كما اقترحت المؤسسات المانحة على الدول المقترحة تدابير خاصة بإنشاء قواعد ومؤسسات توفر إطار يمكن التنبؤ به وشفاف لتصريف الشؤون العامة وتقديم المسؤولين للمحاسبة.[5]

وصف البنك الدولي آنذاك الحكم الرشيد على انه الحالة التي تكون فيها مؤسسات القطاع العام خاضعة للمساءلة وقادرة على تحقيق تنمية مستدامة وفي سياق هذا التعريف وضع البنك الدولي أربعة معايير أساسية لضمان فعالية الحكم الرشيد القادر على إحراز تنمية مستدامة وهي ،**إدارة القطاع العام، المساءلة، الإطار القانوني، الشفافية وإتاحة المعلومات**.

ومع طرح مفهوم الحكم الراشد من قبل البنك الدولي، فان العديد من المؤسسات الدولية الأخرى والمؤسسات الإقليمية والمؤسسات العلمية المختصة بدأت في تناول هذا المفهوم الجديد بدرجات متفاوتة وجاءت بعضها أكثر جرأة من البنك الدولي حيث نادت بضرورة إصلاح نظم الحكم وضرورة تفعيل النظام الديمقراطي المبني على التعددية

---

1. سلوى الشعراوي جمعة وآخرون، **إدارة شؤون الدولة والمجتمع**, القاهرة: مركز الاستشارات، الإدارة العامة، 2001، ص7.
2. فتيحة اوهابية:"المواطنة في ظل الحكم الراشد" **ورقة** مقدمة ضمن أشغال الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد: استراتيجيات التغيير في العالم النامي، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8-9 افريل 2007، ص 121.
3. محمد عبد الغني حسين هلال، **مقاومة ومواجهة الفساد، القضاء على أسباب الفساد**. القاهرة، مركز تطوير الأداء، 2007، ص75.
4. سلوى شعراوي جمعة. "مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع: إشكاليات نظرية" **المستقبل العربي**، عدد 249، بيروت، 1999، ص 108.
5. Severine Béllina, Hervé magro et Violaineur. La gouvernance démocratique. Institut de recherche et débat sur la gouvernance, p05 obtenu : http://www.institut-gouvernance.org/docs/introduction-gouvernance-democratique.pdf

جذع مشترك

الحزبية والحفاظ على الحقوق المدنية والحريات وحقوق الإنسان كمكونات أساسية للحكومة الرشيدة حين اكتفت بعض المؤسسات على وضع تعريفات للحكم الراشد ينسجم مع التوجه الفكري الخاص بها والأولويات المرتبطة بسياق عملها وأهدافها.

سرعان ما شاع استخدام هذا المفهوم في حقبة التسعينات وارتبط بعدد من المناهج الأخرى كالعولمة والتحول الديمقراطي والخوصصة والمجتمع المدني، ومن هنا ظهرت دعوة الهيئات المانحة كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي للدول النامية بإحداث تغيرات جوهرية في هياكلها السياسية والإدارية وإعادة صياغة اطر الحكم فيها كشرط لتحقيق التنمية وامتدت مناقشة الحكم الراشد من مؤسسات الدولة إلى مؤسسات القطاع الخاص الذي شمل قطاع التجارة والصناعة والبنوك وغيرها، ولقد مهد هذا الاهتمام الواسع لمفهوم الحكم الراشد الطريق لتطوير أدبياته بسرعة فمع نهاية عقد التسعينات من القرن العشرين برز هناك العديد من التعاريف الخاصة بالمفهوم على غرار طرح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1997 الذي هدف إلى تغيير دور الدولة والاعتراف بدور الفاعلين المتعددين والتوجه الفعال نحو التعامل في إطار المشاركة والشراكة مع قضايا وتحديات التنمية البشرية.

وعلى اثر هذا التطور تشكل مدخل جديد للحكم الراشد أكثر اتساعا من مدخل البنك الدولي يرتكز على تبني أنماط من علاقات القوى السياسية والاقتصادية والإدارية ذات اطر أكثر تفاعلا وتكاملا من كافة شركاء التنمية، وفي إطار هذا المدخل الواسع تجاوز مفهوم الحكم الراشد كونه أداة لمحاربة الفساد الإداري والمالي فقط ،ليشمل محاربة الفساد السياسي ودعم تعزيز المشاركة السياسية.

عام 2000 تم إضافة بعدا جديدا للحكم الراشد وهو القدرة على التنبؤ، حيث قدم هذا الأخير في ضوء الأزمات المالية في نهاية التسعينات من القرن الماضي الأمر الذي أدى إلى ضرورة إدخال تحسينات في إدارة الشركات والنظم المالية والمصرفية.

04_اصطلاحا

نظرا لتعدد التعاريف الوارد لمفهوم الحكم الراشد سنسرد مجموعة من التعاريف التي أعطيت له، وهذا بغرض تقريب الفهم أكثر من المعنى والإحاطة بكل الجوانب المتعلقة به والتي من بينها:

01- تعريف البنك العالمي: أن العديد من المنظمات الدولية بادرت إلى استخدام مضامين الحكم الراشد بشكل واسع كآلية لإدامة التنمية من خلال العناية بتحقيق السير الجيد للموارد البشرية وإدامتها والعناية بالتنمية الاجتماعية بشكل عام. إضافة إلى التنمية الاقتصادية والسياسية والإدارية في القطاعات الحكومية. ويعد البنك العالمي واحد من بين تلك المؤسسات والذي عرف الحكم الراشد على انه "الطريقة أو الحالة التي تمارس بها الحكم في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما بهدف التنمية"[1]

يظهر هذا التعريف الحكم الراشد على انه الطريقة التي تتبعها السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية التي تملكها بغرض تحقيق التنمية لكن ما هو ملاحظ أن البنك العالمي على الرغم من أنه اقر بإتباع طريقة لترشيد السير داخل الدولة لكنه لم يحدد ويوضح نوع هذه الطريقة وكيف يتم استخدام الوسائل وما هي الطرق المتبعة في ذلك وهذا يعكس بشكل كبير غموض مفهوم الحكم الراشد في نظره كما أن عدم دقة هذا التعريف يصب في الزاوية الاقتصادية والتنموية فقط دون الاكتراث بالجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية الأخرى، بل أكثر من ذلك لم يراع بيئة النظام السياسي نفسه.

02- تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) : عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكم الراشد على انه ممارسة السلطات الاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة المستويات أي انه يتكون من الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها تستطيع أن تشكل مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويؤدون واجباتهم وحل خلافاتهم.[2]

03- الأمانة العامة للأمم المتحدة: من جهة قدم الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي عنان" تعريفا للحكم الراشد أكد من خلاله انه لا يمكن فرضه سواء من قبل السلطات الوطنية أو المنظمات الدولية، ولا يمكن خلقه بين عشية وضحاها، وإنما هو انجاز ونتيجة بحد ذاتها، وبدون دولة القانون والإدارة الواضحة التي يمكن التنبؤ بسياستها والسلطة الشرعية، لا يمكن تحقيق حكم راشد كما يؤكد على إعداد البيئة المساعدة والمناسبة وهو

---

[1] . الكايد زهير عبد الكريم، **الحكمانية قضايا وتطبيقات**, عمان: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003، ص9.

[2] .United nations Development programme. « la bonne gouvernance et le développement humain durable ».NY, 1994, p3.

ما يتطلب قناعة ومشاركة المحكومين إضافة إلى الاندماج الكامل والمستمر لكافة المواطنين في مستقبل أوطانهم.[1]

لا تختلف التعاريف المقدمة للحكم الراشد عن تلك المقدمة من طرف المؤسسات العالمية ولكن الأمر ينطبق أيضا على المفكرين والكتاب حيث انه يختلف من مفكر لآخر ومن بين هؤلاء:

FX.Marriem فيعرف الحكم الراشد الذي يتكون بشكل جديد من السير الفعال، بحيث أن الأعوان من كل طبقة كانت بما فيها المؤسسات العمومية تشارك بعضها بعضا وتجعل مواردها وبصفة مشتركة وكل خيراتها وقدراتها وكذلك مشاريعها تخلق تحالفا جديدا للفعل القائم على تقاسم المسؤوليات.[2]

كما عرف السيد أحمد محمد السيد "ال**حكم الراشد**" على انه "ما يفرزه النظام دون تخطيط مسبق ودون رسم وتحديد لنظام معين، فهو ينبع من الضرورة وليس نظاما يقرر وفق تصور مسبق.[3]

مما سبق نستنتج انه ليس هناك تعريف موحد للحكم الراشد وهذا ما يجعل المفهوم أكثر ليونة ولهذا أمكننا وضع تعريف للحكم الراشد انطلاقا من المعطيات السابقة على انه يتمحور حول مجموعة من الميكانيزمات والموارد والأساليب العاكسة لهيكلة قيمة الديمقراطية كحد أدنى و ضروري لتحقيق الفعالية والفاعلية في تسيير شؤون العامة أو انه نمط ممارسة السلطة في تيسير الموارد الاقتصادية والاجتماعية لدولة ما خاصة في إطار البحث عن الشفافية لتحقيق التنمية على جميع الأصعدة وهذا يتوقف على:

- احترام القوانين لتحقيق دولة الحق والقانون.
- تكريس مبدأ الشفافية والمساءلة والتمكين.
- إشراك مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية.
- السير الجيد والفعال للموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة.
- تقليص تدخل الدولة لصالح القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

تبعا لما تمت الإشارة إليه، فهناك عناصر رئيسية وأخرى فرعية تميز الحكم الراشد وقد تم دمجها لتصبح أكثر تعبيرا بصفة كلية بدل التجزئة.

- **الالتزام بالمساءلة**: حيث تكون الإدارة العمومية مهيأة وقادرة على الإفصاح عن أن نشاطها وأفعالها وقراراتها مطابقة للأهداف المحددة والمتفق عليها.
- **قابلية الانفعال**: أي أن السلطات العمومية لها من الوسائل أو المرونة ما يسمح بالإجابة وبسرعة عن تطور المجتمع خدمة للصالح العام، كما أن هذا علاقة بالفحص النقدي لدور الدولة.
- **الشفافية**: حيث تكون الأفعال والقرارات واتخاذها في بعض الأحيان مفتوحة للفحص من طرف إدارات أخرى معروفة كالبرلمان والمجتمع المدني والقطاع الخاص.
- **الفاعلية والمهارة**: حيث تسعى الإدارات العمومية إلى الالتزام والتثبيت بإنتاج النوعية خاصة في المصالح والخدمات المقدمة الي المواطنين، إضافة إلى السهر على أن تكون خدماتهم تستجيب وتلبي نوايا المسؤولين للنشاط العمومي.
- **الاستقبالية:** تتمثل في تعليم ودرس الأسباب العلمية والاقتصادية والاجتماعية التي تدفع تطور العالم العصري والتنبؤ بالأوضاع التي ممكن أن تنجم عن تأثير هذه الأسباب حيث أن السلطات العمومية بإمكانها ومن خلال وضعها أن تسارع بحل المشاكل مستقبلا.
- **أولوية الحق:** أي اتخاذ أسبقية للقانون وهكذا نجد أن الهيئات العمومية تقوم بتطبيق القوانين والتنظيمات وكذا القوانين الخاصة بكل مساواة وشفافية مع إشراك المواطنين في الإعلام والاستشارة والمشاركة في عملية اتخاذ القرارات.[4]

ثانيا: أبعاد الحكم الراشد

---

[1] . الكايد زهير عبد الكريم، مرجع سابق، ص 17.
[2] . المرجع نفسه، ص 12.
[3] . سلوى شعراوي، مرجع سابق، ص 10.
[4] . خيرة بن عبد العزيز، "دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري"**مجلة المفكر**،العدد8،ص321

جذع مشترك

باعتبار الحكم الراشد ممارسة سياسية واقتصادية واجتماعية فانه يتضمن ميكانيزمات وعمليات وعلاقات ومؤسسات تحقق من خلالها المواطنين مصالحكم ويمارسون حقوقهم والتزاماتهم ويحلون خلافاتهم وبما يتميز من خصائص وسمات تتجسد حتى المشاركة والشرعية والشفافية والكفاءة والفعالية والمساءلة والرؤية الإستراتيجية.[1]

01-البعد السياسي

يتعلق البعد السياسي للحكم الراشد بطبيعته السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، فلا يتصور أن تكون رشادة من دون منظومة سياسية تقوم على أساس الشرعية والتمثيل لأنهما يعبران عن الصلة الصحيحة بين الحاكم والمحكوم، ويؤديان إلي التفاعل الايجابي بين الطرفين بما يحقق التعاون التناص والانصراف إلي خدمة الصالح العام، الذي يحقق في إطار مصالح الأفراد بشكل اشمل واعم ويضمن حقوق المواطنة، ولهذا لن يتحقق إلا في النظام الديمقراطي ومما يحتويه من آليات تساعد على تحقيق الأمن والاستقرار المدني الذي يساعد على الإصلاح وإتباع حجم المشاركة السياسية التي تعد الإطار الضروري لتمكين أفراد المجتمع من ممارسة حقوق المواطنة من جهة وتمكين الحاكمين من الشرعية التي تبرز سلطتهم و حكمهم من جهة ثانية، فضلا عن تنظيم العلاقات داخل المجتمع تنظيما عقلانيا يوجه الصراع والمنافسة إلي فائدة المجتمع ككل، إلي جانب هذا فان النظام الديمقراطي يسمح بالتداول السلمي على السلطة دون اللجوء إلي العنف ويضمن نوعا من التوافق بين الأطراف السياسية والقوى الاجتماعية المتنافسة، وهذا ما سوف يخلق أسس وقواعد دولة الحق والقانون التي تستند إلي القوانين لفرض سلطتها وإخضاع كل من الحاكم والمحكوم للمساءلة وتنظيم الحياة السياسية وفق أساليب وقواعد معينة. وعليه يبقى النظام الديمقراطي ضروري لتأكيد فعالية ومشروعية نظامها السياسي وفعالية سياساتها وعلى درجة مشاركة مواطنيها في تحديث الأولويات والسياسات واتخاذ القرارات.[2]

02-البعد الاقتصادي

يبرز البعد الاقتصادي من خلال نظرة المنظمات الدولية لطبيعية العلاقة بين الحكم الراشد ومستويات الأداء الاقتصادي في سعيه لتحقيق أهداف واستراتيجيات التنمية الاقتصادية وذلك من خلال :

- اعتماد برامج إصلاح اقتصادية
- محاربة مظاهر الفساد
- تدفق المعلومات بكل شفافية عن الوضع الاقتصادي لرأي العام
- توفير بنية تنظيمية وتشريعية لنشطات مختلف القطاعات.

كما يعد الحكم الراشد عامل مخفض لمخاطر الاستثمار نظرا لتدفق المستمر للمعلومات حول البيئة الاقتصادية بكل شفافية ووضوح وهذا ما يمكن من تشجيع القطاع الخاص ووضع خطط واستراتيجيات تتناسب مع الإمكانيات المتاحة هذا بالإضافة إلي فتح مجال الحريات الاقتصادية واحترام القواعد المناسبة وحرية دخول السوق، كما يساعد في تحقيق الرشادة الاقتصادية التي تشمل أساليب وإجراءات اتخاذ القرارات من خلال التأثير على مختلف النشاطات الاقتصادية، ومنه نجد أن دور الدولة يتمحور في تحقيق البعدين الاجتماعي والاقتصادي بالعمل على تحقيق رفع المستوى المعيشي وتحسين ظروف الحياة، والسعي للقضاء على الفقر والإقصاء الاجتماعي وإصلاح الإطار التنظيمي والقانوني في المجال الاقتصادي.[3]

<u>البعد التقني</u> (الإداري)

يكتسي هذا البعد أهمية كبرى نظرا لارتباطه الوثيق بالبيروقراطية ومدى كفاءتها وفعاليتها ويعبر هذا البعد عن إصلاح البيروقراطية وانضباطها ومهنيتها وكفاءتها وفاعليتها وتنوعها ويعد احد العناصر الأساسية في منظومة الحكم الراشد[4] أي أنه يتعلق أساسا بعمل الإدارة العامة وكفاءة وفعالية وفعالية موظفيه فترشيد الإدارة العامة وتامين استمراريتها بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية يعتمد على الاهتمام بالجهاز الإداري والأنظمة والقوانين المعمول بها والتي تحكم سير العمليات الإدارية للتأكد من مدى ملائمتها وقدرتها على تحقيق أهدافها، حيث تأخذ البعد التقني

---

1. الشعراوي سلوى وآخرون، مرجع سابق، ص 23.
2. خيرة بن عبد العزيز،مرجع سابق،ص325
3. سايح بوزيد، "معضلة الفساد الإداري وتدابير مواجهتها من خلال معايير الحكم الراشد" **<u>مداخلة</u>** مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني الرابع الموسوم بـ التحديات الجماعات المحلية وتطوير أساليب تدويلها" جامعة المدنية، يومي 10 و11 مارس 2010، ص142.
4. سامح فوزي، **الحكم الرشيد: الموسوعة السياسية للشباب**، مصر، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص81.

جذع مشترك

والإداري مكانة في إستراتجية وسياسة الحكم الراشد لارتباطه بأنظمة السير العقلاني والإدارة الرشيدة للموارد المتاحة من خلال:

- التوزيع العدل للموارد المالية والبشرية للمجتمع.
- القضاء على إشكال الفساد الإداري والمحسوبية
- تطبيق اللامركزية لترشيد الإدارة العامة بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية
- العمل على إجراء تعديلات وظيفية في مجال إصلاح الإدارة العامة
- وضع تشريعات لمكافحة الفساد وتفعيل الإعلام والشفافية
- إنشاء بيئة قانونية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

ثالثا :فواعل الحكم الراشد

للحكم الراشد منظومة شاملة ومتعددة تتضمن ثلاث عوامل وركائز أساسية تعمل في تكامل وظيفي بهدف تحقيق الجهود التنموية وهي: الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني حيث يرى جيليس باكي "Gilles pâques" أن الحكم الراشد يعبر عن نماذج التكامل والتوافق بين السلطات الإستراتيجية للعديد من الجماعات والفاعلين، فهو يتعلق بنظام يرتكز على أهمية نتائج الجهود المختلفة للقطاعات العامة والخاصة والمدنية في التأثير على توجهات المنظمات والأنظمة في اتجاه يخدم مصالح تلك القطاعات.[1]

01-الدولة:

على الدولة أن توفر الإطار التشريعي الملائم الذي يسمح بالمشاركة من القوانين التي تسمح بتشكيل المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والى إعطاء صلاحيات إدارية ومالية مناسبة لهيئات الحكم المحلي لتقوم بوظائفها في خلق الأطر الحوارية بين جميع هذه الأطراف إن كان في مؤسسات رسمية لكنها منظمة كاللقاء الدوري مع هذه الهيئات والحوار معها حول السياسات العامة، وبهذا يمكننا القول أن الدولة بكل مؤسساتها الطرف الرسمي والفعال في تجسيد مبدأ الحكم الراشد باعتبارها الجهة صاحبة الإشراف على تحديد ووضع السياسات العامة في البلاد بإمكان الدولة وضع الآليات التنظيمية المناسبة لتكريس متطلبات الحكم الراشد.

إن إشباع حجم المجتمعات ضاعف من حجم الأعباء والمسؤوليات تجاه المواطنين مما دعى الي ضرورة وجود ممثلين يتلون مهمة التمثل الفعلي للمواطنين وهنا يبرز دور الحكم الراشد ليعكس كيفية تفاعل الحكومة مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى وكيف ترتبط تلك الأطراف بالمواطنين وكيفية اتخاذ القرار في عالم يزداد تعقيدا يوما بعد يوم. فكل هذه التحولات السياسية الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية صاحبتها تغيرات على الدور التقليدي كفاعل رئيسي في وضع السياسات العامة وتنفيذها بحيث أصبحت غير قادرة على ممارسة وظائفها التقليدية على النحو المعهود حيث أضحت المركزية لا تكفي للوصول إلي احتياجات اغلب المواطنين وهذا بدوره أدى بالدولة إلى تكليف السلطات المحلية أو اللامركزية ببعض الصلاحيات فعلى السلطات المحلية كذلك أن تعمل على إشراك المواطنين وذلك عبر اللجان الرسمية وعبر اللقاءات الدورية وعبر تأطير الجمهور المعني بمشاريع التنمية في لجان متابعة وإشراف ومراقبة لهذه المشاريع. كما أن عليها أن تكون أكثر شفافية في نشر المعلومات وميزانيتها ومشاريعها وإشراك المواطنين في تحديد الحاجات وتحديد الأولويات عبر الاستفتاءات والمسوحات الإحصائية، كما انه يقع عليها عبئ العمل على إشراك الهيئات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في المشاريع المحلية لتلاقي المصالح وعدم تعارضها وبناء الثقة بين السلطة المحلية وهيئات المجتمع المدني.

02-القطاع الخاص

هناك تحول واضح في معظم دول العالم نحو الاعتماد على القطاع الخاص واقتصاديات السوق، فقد أضحت معظم الدول تدرك أن القطاع الخاص يمثل المورد الرئيسي للفرص التي تفتح المجالات الاقتصادية لتشغيل الأيدي العاملة على كافة مستوياتها، إضافة إلي تأهيلها لتحقيق النتائج الايجابية التي تساهم في التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة للمواطنين وتحسين مستوى الخدمات لهم. وقد أدركت الدول بما فيها الدول النامية انه هناك ضرورة ملحة لتشجيع المشاريع الخاصة ودعمها فقد أصبح واضحا أن استثمارات القطاع الخاص هي مفتاح تحقيق النمو الاقتصادي وإتاحة المعرفة والتدريب والاستثمارات اللازمة للتنمية ومشاركة القطاع الخاص ضرورية لأجل نقل المعرفة والتكنولوجيا وهما عاملان بالغا الأهمية بالنسبة لتحقيق النمو في كافة الدول. وبهذا أصبح القطاع الخاص

[1] . Dalie Girou. '' Observer l'observateur-perspective épistémologique sur l'usage de la notion de gouvernement pour l'étude politique de l'administration politique'' revue gouvernance. Vol3,N°1. Mai, 2006, p40.

جذع مشترك

يلعب دورا كبيرا كشريك في الإدارة والتنمية وهذا ما يتناسب مع المسؤولية الاجتماعية التي تقع على كاهله، فهو يستطيع أن يوفر الخبرة والمال والمعرفة اللازمة لعمليات التنمية بالشراكة مع السلطات المحلية وأجهزة الدولة، كما أصبح بإمكانه تامين الشفافية في الكثير من القطاعات لقدرته على نشر المعلومات وإصدار الإحصائيات الدورية، بالإضافة إلي دوره في توفير مناصب الشغل والتقليل من البطالة ومكافحة الفقر وكل هذه الأدوار التي يؤديها تصب في إطار إرساء أسس الحكم الراشد الذي يهدف إلي الاستغلال الأمل لمورد الدولة وتحقيق التنمية المستدامة.

03-المجتمع المدني

يعتبر المجتمع المدني طرفا مهم في إرساء الحكم الراشد من خلال عملية تأطير المواطنين للعمل التطوعي في الشأن العام وفي كل قيم المشاركة المدنية والتنمية التشاركية ولعل أهم ما يؤثر به المجتمع المدني في الحكم هو :

1- **التطوير**: ويعني تقوية قدرات الأفراد باتجاه الاستقلالية وهذا ما يمكن تسميته بالأثر التطويري أو التنموي على الأفراد من خلال التأثير في الشؤون العامة عن طريق جمع المعلومات وإكساب المهارات الإدارية والسياسية والتدريب وقيم المشاركة والنقد البناء وغيرها.

- تسهيل التفاعل السياسي والاجتماعي وتحريك الجماعات للمشاركة في الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية
- تطوير مؤسسات الحكم الديمقراطي من خلال التمثيل السياسي والضغط وتنظيم النشاطات الجماعية وتقديم بدائل وهذا ما يسمى بالأثر المؤسساتي
- .التشريع للبيئة التحتية الاجتماعية في المجال العام من خلال الإعلام، تطوير البرامج وفحص الأفكار وتمثيل قطاعات وهذا هو الأثر الاجتماعي العام.

الشكل رقم 3

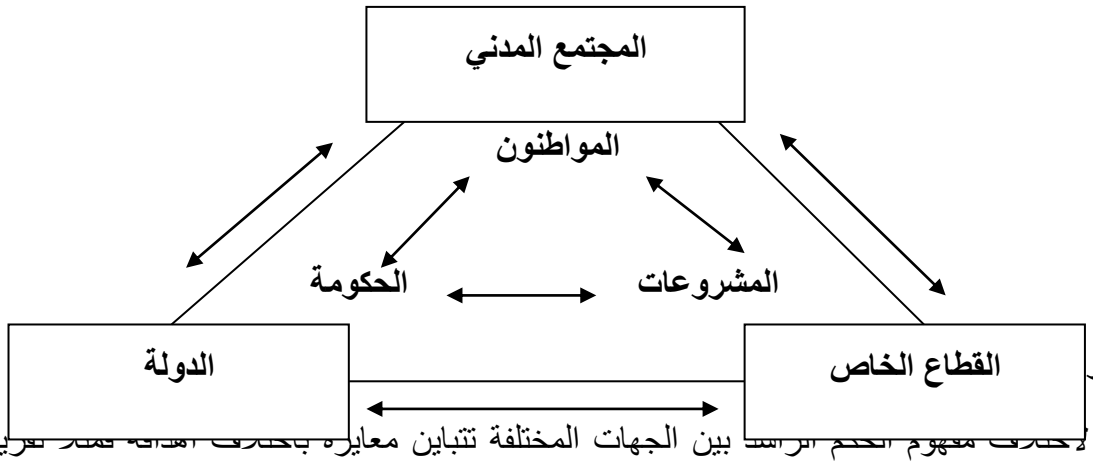

رابعا: **مؤشر** نظرا لاختلاف مفهوم الحكم الراشد بين الجهات المختلفة تتباين معاييره باختلاف أهدافه فمثلا تقرير التنمية الإنسانية العربية يركز على المعايير الإنسانية. أما برنامج الأمم المتحدة الاجتماعي يركز على المعايير السياسية، من جهته يركز البنك الدولي على المعايير الاقتصادية فيما تتركز منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على المعايير الإدارية لهذا وضعت هيئة البنك العالمي 22 مؤشرا لاختبار وتحقيق الحكم الراشد 12 مؤشرا منها تخص المساءلة العامة و 10 مؤشرات تخص جودة الإدارة ويتم ترتيب الدول حسب موقعها من هذه المفاهيم على سلم يتكون من 173 رتبة حسب عدد دول العينة التي تؤخذ من مناطق مختلفة وحسب مستويات دخل مختلفة، وحسب معدل صلاح الحكم وتتراوح علامة الدولة من صفر إلي 100 حسب درجة صلاح الحكم وتغطي الأسئلة حقولا عدة وحيوية تجسد مدى اندماج الشعوب في مسار أنظمتها الحاكمة.

أ-مؤشر المساءلة العامة يخص هذا المؤشر أربعة مجالات هي:

1- درجة الانفتاح لمؤسسات السياسية في البلد

2- درجة المشاركة السياسية ونوعيتها
3- درجة الشفافية
4- درجة المشاركة السياسية ونوعيتها
5- درجة الشفافية ومدى القبول الذي تحظى به الحكومة لدى الشعب
6- درجة المساءلة السياسية

وتشمل البيانات الموضوعات الآتية: الحقوق السياسية للأفراد الحريات المدنية، حرية الصحافة، الأداء السياسي، التوظيف لدى جهاز التنفيذي، تنافسية التوظيف، انفتاح التوظيف، المشاركة في التوظيف، القيود لدى التنفيذ ، المساءلة الديمقراطية، الشفافية.

ب-مؤشر جودة الإدارة: يقيس المؤشر حدود الفساد في مجال إدارة الموارد وإدارة التسويق ومدى احترام الحكومة للقوانين ويشمل بيانات حول: درجة الفساد، نوعية الإدارة، حقوق الملكية، الإدارة المالية، تخصيص الموارد، احترام وتطبيق القانون، السوق الموازي.[1]

خامسا : العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة

لقد أدت التنمية المستدامة إلي ترابط مستويات النشاط الاقتصادي والسياسي والثقافي وصولا إلي المستوى البيئي، ولضمان نمو هذه الجوانب نموا متوازيا يعود بالنفع على حياة المواطنين، تحتاج هذه العملية الترابطية إلي توفر العدالة في التوزيع واعتماد المشاركة السياسية والديمقراطية.

ارتبط الحكم بالتنمية المستدامة لأنه عنصر الربط والضمان الأساسي لعملية تحول النمو الاقتصادي إلي تنمية بشرية مستدامة.

التنمية المستدامة تهدف الي بناء نظام اجتماعي عادل يؤدي إلي رفع القدرات البشرية وذلك من خلال زيادة المشاركة للمواطنين في العملية التنموية والسياسية"_المشاركة"_ وتوسيع خياراتهم وإمكانياتهم في الوصول إلي مستوى رفيع من الحياة "تمكين"

إضافة إلي حصول المواطنين على حقوقهم بالتساوي كالدخل والتعليم والخدمات الصحية "التوزيع العادل"، ناهيك عن القدرة على تلبية حاجيات الأجيال الحالية مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة "الاستدامة" وضمان الحق في الحياة وبذلك تتحقق التنمية المستدامة العادلة، وبالتالي هذه الشروط لا يمكن تحقيقها إلا في ظل وجود حكم قائم على الرشادة وضمان حقوق المواطنين من هنا نستنتج أن هناك علاقة وثيقة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة فلا يمكن أن تكون تنمية مستدامة دون وجود حكم راشد ولا يمكن أن تكون إدارة حكم جيد دون أن يؤدي إلى استدامة التنمية.

[1] . فاطمة اقموم، "مؤشرات قياس الحكم الراشد: حالة الجزائر" **مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية**، المجلد 5، العدد 11، ماي 2018، ص ص 231 – 232.

المحور الثالث

الفساد وآليات مكافحته

المحور الثالث: الفساد وآليات مكافحته

تعد ظاهرة الفساد ظاهرة قديمة قدم المجتمعات الإنسانية، فقد ارتبط وجود هذه الظاهرة بوجود الأنظمة السياسية والتنظيم السياسي، وهي ظاهرة لا تقتصر على شعب دون آخر أو دولة أو ثقافة دون أخرى.

تتفاوت ظاهرة الفساد من حيث الحجم والدرجة بين مجتمع وآخر بالرغم من وجود الفساد في معظم المجتمعات إلا أن البيئة التي ترافق بعض أنواع الأنظمة السياسية هي التي تشجع على بروز ظاهرة الفساد وتغلغلها أكثر من أنظمة أخرى وعلى الرغم من أن الأسباب الرئيسية لظهور الفساد وانتشاره متشابهة في معظم المجتمعات إلا

انه ممكن ملاحظة خصوصية في تفسير ظاهرة الفساد بين شعب وآخر تبعا لاختلاف الثقافات والقيم السائدة، تبعا لذلك فمكافحة هذه الظاهرة تستدعي تحديد السبل وتبني استراتيجيات تتناسب وطبيعة كل مجتمع، ونظرا لما يخلفه الفساد من آثار وانعكاسات سلبية في كل دول العالم المتقدمة منها والنامية على حد سواء لكن تأثيره اكبر ما يكون على الدول النامية بسبب ضعف نظم الرقابة والمساءلة، لذلك استحوذت عملية مراجعته ومحاولة الحد من آثاره على اهتمام دول العالم قاطبة بالإضافة إلي اهتمام الهيئات الدولية والمنظمات الغير حكومية.

أولا: مفهوم الفساد

تعددت التعاريف الرامية لتحديد مفهوم الفساد نظرا لتعدد الأشكال والمظاهر التي يتخذها في مجمتع ما.حيث تعرف منظمة الشفافية العالمية الفساد على انه "استغلال السلطة من اجل المنفعة الخاصة"

من جهته عرفها قاموس العلوم الاجتماعية الأمريكي بأنه:"استغلال السلطة للحصول على المنفعة أو فائدة أو ربح لصالح فرد أو جماعة أو طبقة عن طريق انتهاك حكم القانون أو الخروج على المعايير لسلوك الأخلاقي."

أما البنك الدولي فيعرفه على انه استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص غير المشروع.

يرجع عدم الاتفاق على تعريف موحد لظاهرة الفساد إلي مجموعة من العوامل وهي كالتالي:

1- اختلاف المرجعية القانونية أو التشريعية أو الثقافية
2- تعدد المظاهر والأشكال التي يظهر فيها الفساد وظهور صور جديدة باستمرار لان الظاهرة تعد صفة ملازمة لعملية تطور وتقدم حياة الإنسان
3- عدم وجود منهج موحد لدراسة الظاهرة.

ثانيا: أنواع الفساد

يصنف الفساد إلى عدة أنواع بناء على مجموعة من المعايير لكن أهم معيار الذي يتم الاستناد إليه لتحديد أنواع الفساد على الإطلاق وهو معيار المجال الذي ينشر فيه حيث يقسم الفساد تبعا لهذا المعيار إلي ما يلي:

01- **الفساد المالي**: وهو مجمل الانحرافات المالية ومخالفة الأحكام والقواعد المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي للدولة.
02- **الفساد الإداري:** وهو الانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية التي تصدر من الموظفين أثناء تأديتهم لمهامهم الوظيفية في منظومات التشريعات والقوانين والضوابط ومنظومة القيم النافذة
03- **الفساد الأخلاقي:** هو الفساد المتمثل بالانحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الفرد الشخصي وتصرفاته.
04- **الفساد السياسي:** أن الفساد السياسي هو المرادف للقوة التعسفية، أي استعمال القوة التعسفية لتحقيق غرض يختلف عن الغرض الذي على أساسه تم منح هذه القوة.
05- **الفساد الاقتصادي:** ويتعلق هذا النوع من الفساد بالممارسات المنحرفة والاستغلالية والاحتكارية وقطاعات الأعمال التي تستهدف تحقيق منافع اقتصادية خاصة على حساب مصلحة المجتمع، وتحدث هذه الممارسات نتيجة غياب الرقابة أو نتيجة ضعف الضوابط والقواعد المنظمة للمناخ الاقتصادي.

06- **الفساد القضائي:**وهو الانحراف الذي يصيب الهيئات القضائية مما يؤدي إلي ضياع الحقوق وتفشي الظلم.

ثالثا: مظاهر الفساد

تتجلى مظاهر الفساد في مجموعة من السلوكيات التي يقوم بها بعض من يتولى المناصب العامة وبالرغم من التشابه أحيانا فيما بينها إلا انه يمكن إجمالها فيما يلي:

- المحسوبية
- نهب المال العام
- الابتزاز
- التهرب الضريبي
- تهريب الأموال
- غسيل الأموال
- الرشوة
- المحاباة
- الوساطة
- الاختلاس
- التزوير
- الإسراف في استخدام المال العام

رابعا: الآثار المترتبة على الفساد

للفساد نتائج مكلفة على مختلف نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويمكن إجمال أهم هذه النتائج على النحو التالي:

1-على الصعيد الاجتماعي:

- انهيار النسيج الاجتماعي وإشاعة روح الكراهية بين طبقات المجتمع نتيجة عدم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص
- التأثير المباشر وغير المباشر لتداعيات الفساد الاقتصادية والسياسية على استقرار الأوضاع الأمنية والسلم الاجتماعي

2-على الصعيد السياسي:

- تشويه الدور المطلوب من الحكومة بشان تنفيذ السياسة العامة للدولة وتحقيق مستهدفات خطط التنمية
- انهيار وضياع هيبة دولة القانون والمؤسسات بما يعدم ثقة الأفراد فيها
- إضعاف كل جهود الإصلاح المعززة للديمقراطية بما يتزعزع معه الاستقرار السياسي
- إقصاء الشرفاء والأكفاء على الوصول للمناصب القيادية بما يزيد من حالة السخط بين الأفراد و ونفورهم من التعاون مع مؤسسات الدولة.
- إعاقة وتقويض كافة الجهود الرقابية على أعمال الحكومة والقطاع الخاص

3-على الصعيد الاقتصادي

- إعاقة النمو الاقتصادي مما يقوض كل مستهدفات خطط التنمية طويلة وقصيرة الأجل
- إهدار موارد الدولة أو على الأقل تقدير سوء استغلالها بما يعدم الفائدة المرجوة من الاستغلال الأمثل
- هروب الاستثمارات سواء الوطنية أو الأجنبية لغياب حوافزها
- الإخلال بالعدالة التوزيعية للدخول والموارد وإضعاف الفعالية الاقتصادية وازدياد الهوة بين الطبقةالغنية والفقيرة
- إضعاف الإيرادات العامة للدولة نتيجة التهرب من دفع الجمارك والضرائب والرسوم باستخدام الوسائل الاحتيالية والاتفاق على القوانين النافذة.
- التأثير السياسي لسوء الإنفاق العام لموارد الدولة عن طريق إهدارها في المشاريع الكبرى مما تحرم قطاعات أخرى هامة مثل الصحة ،التعليم ،الخدمات.
- تدني كفأة الاستثمارات العامة وإضعاف مستوى الجودة في البينية التحتية العامة بفعل الرشاوي التي تدفع للتغاضي عن المواصفات المطلوبة .

خامسا: تجربة سنغافورة في مكافحة الفساد

تعتبر تجربة سنغافورة من انجح التجارب الدولية في مكافحة الفساد، فبعدما كانت تحمل لقب الدولة الأكثر فسادا في العالم أصبحت اليوم تحتل مراتب متقدمة في قائمة الدول الأكثر نزاهة والأقل فسادا طبقا لتقارير منظمة الشفافية الدولية، مما يعكس نجاحها في مكافحة الفساد ويرجع هذا النجاح الي عدة عوامل منها:

1- الرغبة السياسية في القضاء على الفساد (الإدارة السياسية)
2- وضع إستراتيجية وآليات جادة لمحاربة الفساد
3- رفض المجتمع المدني للفساد كوسيلة للغش

تطور وضعية سنغافورة في مؤتمر مذكرات الفساد خلال الفترة (1995-2017)

السنة	1995	1996	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الترتيب	03	07	07	07	06	04	05	05	05	04	05
النقطة	92.6	88	91	91	91	92	93	94	93	94	94
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الترتيب	04	04	03	01	05	05	05	07	08	07	06
النقطة	93	92	92	93	92	87	86	84	85	84	84

المصدر: لعفيف الدراجي، بن الشيخ توفيق، التجربة السنغافورية في مكافحة الفساد "تجربة تستحق التقدير" ، **مدخلة** ضمن أشغال الملتقى الوطني الموسوم بـ الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية،24-25 افريل 2018 بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية بجامعة 08 ماي 1945، قالمة ، ص12.

1-إستراتيجية سنغافورة في مكافحة الفساد

ارتكزت الإستراتيجية السنغافورية في مكافحة الفساد على المنطلقات التالية:

1- التركيز على وجود قوانين وضمان سيادتها بتطبيقها الفعلي وعدم التساهل في ذلك مع العمل على استقرار أجهزة الدولة واتصافها بالكفاءة والنزاهة والانضباط
2- ضرورة ترتيب الأولويات وتحديد المصالح الأولى بالرعاية بشكل واضح، ومن ذلك أن تعارض المصلحة العامة المصلحة الخاصة أو الحريات والحقوق الفردية يوجب تغليب المصلحة العامة، وكذلك أن تعارضت الحريات الفردية مع وموجبات التنمية الاقتصادية يوجب تغليب الثانية.

3- النظر في مآلات الأفراد بغض النظر عن أي تأصيل فلسفي آخر فكل الأفعال التي يترتب عليها نتائج سلبية، أو توصف بأنها أفعال فساد يخضع مرتكبيها للمساءلة والمحاسبة مع سرعة التحقيق وتطبيق الإجراءات العقابية.

4- يرتكز النظام السنغافوري في مكافحة الفساد على دعامتين أساسيتين يكمل كل منهما الآخر حيث تنقسم سياسة الدولة في هذا المجال الي سياسة وقائية من الفساد من جهة وسياسة الكشف عنه والعقاب عليه من جهة أخرى.[1]

2-سياسة الوقائية من الفساد في سنغافورة

تعد السياسة الوقائية السنغافورية في مجال مكافحة الفساد واسعة النطاق فبالإضافة إلي التوعية وتامين الضبط الاجتماعي بوسائله المختلفة، عملت الدولة على سن عدة تدابير منها:

1- الفصل بين الوزارات وإدارة التنفيذ، حيث يتولى في الغالب هيئات ومؤسسات منشأة بقانون يهدف تفريغ الوزارة من سلطة لتنفيذ وإزالة أسباب إمكانية الفساد فليس للوزارة إلا التفكير الاستراتيجي على المدى المتوسط والبعيد.

2- رفع مرتبات الموظفين في الدولة بشكل يجعل منها كافية لتوفير مستوى حياة كريمة، إذ يعد دفع أجور مرتفعة أهم رادع للفساد، ويجتنب الموظفين طلب الرشوة أو قبولها، حيث يعد مرتب الوزير السنغافوري أعلى مرتب وزير في العالم وأي محاولة فساد منه تحرمه من وظيفته ومن دخله المرتفع ويعاقب بعدم الحصول على وظيفة أخرى.

3- تبسيط الإجراءات الإدارية والحد من كثرة المستندات المطلوبة للحصول على الخدمة مع وضع مدونة إجراءات إدارية واضحة.[2]

4- تركيز الاختصاص والمسؤولية في جهة واحدة لمنح الترخيص في مجال معين، لتجنب التعقيدات والبيروقراطية الإدارية السلبية التي يعتبر المواطن في غنى عنها

5- الحد من اكبر قدر ممكن من التعامل مع الموظفين مع المال من خلال تشجيع التوسع في التعاملات الالكترونية حيث هناك 1600 خدمة تتم من منزل الشخص الطالب لها ومن ذلك خدمة الحصول على 71 نوع من التراخيص من الانترنت.

6- إيجاد أنظمة شفافية تؤدي إلي التقليل إلي حد كبير من الأسرار التي يملكها الموظف العام بسبب وظيفته

7- الفحص المسبق للحالة الاجتماعية للأفراد قبل التوظيف وإمكانية تدخل الهيئة العامة لمكافحة الفساد كتدبير وقائي لمنع موظف ما من تولي منصب قيادي أو عمل سياسي بسبب شبهه سابقة بالفساد، كما أن الهيئة يمكن أن تتدخل بالتوجيه بعدم التعاقد مع شركة ما سبق اتهامها بالفساد ويلاحظ هنا كفاية الاتهام دون الحاجة لان يصدر حكم قضائي بالأدلة ومن هذا المنطلق فالشركات في سنغافورة شديدة الحرص على عدم الوقوع أو الاشتباه في الفساد لان ذلك يؤثر على سير ومستقبل الشركة ونشاطها.

8- الحد من نشر ثقافة الفساد ومن الحديث عن الفساد في الوسط الاجتماعي ومن اجل ذلك يعتبر نشر إشاعات حدوث فساد أو الحديث بشأن قضية فساد دون وجود أدلة جريمة في حد ذاتها.

9- تحديد اجل أقصاه (6) أشهر لفصل المحاكم في القضايا المعروضة عليها وعدم تجاوز هذا الأجل مع تحديد اجل سنة كحد أقصى يجب أن ينتهي فيه التحقيق والإحالة إلي المحاكمة أو حفظ أوراق القضية

أ-إنشاء مكتب التحقيقات في مكافحة الفساد (CPIB)

يعتبر مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد في سنغافورة هيئة مستقلة عن الشرطة تقوم بالتحقيق في وقائع الفساد سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص تم إنشاؤها سنة 1952 لكن تم تفعيله سنة 1959 مع وصول "**لي**

[1] . لعفيف الدراجي، بن الشيخ توفيق، مرجع سابق، ص 13.
[2] . المرجع نفسه.

كوان يو" الى رئاسة الوزراء. ويعتبر هذا المكتب هيئة مستقلة عن الشرطة، يقوم بالتحقيق في وقائع الفساد سواء في القطاع العام أو الخاص ويرأس هذا المكتب مدير يتبع رئيس الوزراء مباشرة ويمكن انجاز دور هذا المكتب في ما يلي[1]

1- إتباع سياسات من شأنها مكافحة الفساد في الجهاز الإداري العام الخاص.
2- التحقيق في استخدام السلطة من قبل المسؤولين
3- إرسال التقارير إلي جهات التي يتبعها المتهمون بممارسة الفساد
4- مراجعة منظومات العمل في الهيئات الحكومية المختلفة وإعادة هندستها بما يعمل على التقليل من ممارسات الفساد.
5- تقديم مقترحات لمكافحة الفساد في الجهات المختلفة
6- عمل لقاءات مع المسؤولين خاصة الذين يتعاملون مع الجمهور للتأكيد على مبادئ الشرف و النزاهة وتجنب الفساد.

كما يقوم المكتب باعتماد سياسة إعلامية تقوم على توعية الجمهور بمظاهر الفساد المختلفة من خلال إنشاء موقع الكتروني للمكتب تقدم من خلاله خدمات تثقيفية وتفاعلية يتم من خلالها اختبار مستوى معارف الزائرين بمظاهر الفساد وطرق مواجهته بالإضافة إلي العديد من الخدمات الالكترونية.

ب-موضع سنغافورة في مؤشر الشفافية الدولية

خلال الثلاثين السنة الأخيرة عدت سنغافورة اقل الدول فسادا في آسيا ومن بين الدول الأقل فسادا في العالم وفق معايير منظمة الشفافية الدولية.

الرتبة	الدولة	المؤشر
01	الدنمارك	88
02	نيوزيلندا	88
03	فلندا	85
04	سنغافورة	85
05	السويد	85
06	سويسرا	84
07	النرويج	82
08	هولندا	80

المصدر: تقرير منظمة الشفافية الدولية الصادرة سنة 2020 متحصل عليه:

Transparency.org/en/cpi/2020/index/nzl

وفقا للجدول أعلاه حافظت سنغافورة على ترتيبها ضمن المراتب الأولى بل وحققت الأخيرة قفزت نوعية ففي مقارنة بين سنة 2015 الذي احتلت فيه سنغافورة المرتبة الثامنة (08) ضمن ترتيب المنظمة احتلت المرتبة الرابعة (04) ضمن تقرير المنظمة سنة 2020 باحتلالها المرتبة الرابعة.

د-الدروس المستفادة من التجربة السنغافورية في مكافحة الفساد

- وجود إرادة لسياسة على اعلي مستوى تؤمن بمواجهة الفساد وتمثل قدوة بإتباع السلوك النزيه.
- شمولية قوانين مكافحة الفساد بمعنى تطبيق سياسات وإجراءات مكافحة الفساد على أي من يثبت تورطه في سلوك فاسد، بغض النظر عن مكانته أو نفوذه، كما يتم تطبيق قوانين مكافحة الفساد على المنظمات كافة في الدولة سواء كانت عامة أو خاصة.

[1] . عبد القادر شارف، "واقع النموذج السنغافوري في مكافحة الفساد". مجلة **دراسات**، المجلد 7، العدد 2، جامعة الأغواط، جوان 2016، ص 157.

- أن تكون سياسات واستراتيجيات مكافحة الفساد شاملة وجذرية حيث أن الفساد لا يصلح معه إتباع سياسات تدريجية تراكمية جزئية.
- أن تكون الجهات المعنية بمكافحة الفساد منزهة عن أي شبهة فساد ويمكن ضمان ذلك بتبعيتها لقيادة سياسية نزيهة مشهود لها بالنزاهة ومكافحة الفساد
- إجراء مراجعات مستمرة لسياسات وقوانين وإجراءات مواجهة الفساد وإجراء التعديلات المطلوبة من اجل مواجهة المستجدات في السلوك الفاسد والذي عادة ما يتجدد باستمرار بتجدد الظروف
- إلزام من ثبت عليهم تهم الفساد برد المبالغ التي أخذوها مع وضع عقوبات تمنع الفاسد بالمال العام.

الخاتمة

وهكذا ومن سياق ما ورد سابقا نستنتج إلى أن مفهوم التنمية المستدامة قد لقي قبولا واستخداما دوليا واسعا منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي، كما تعددت تعريفاتها بتعدد المجالات التي تناولتها تستند التنمية المستدامة إلى أسس ومؤشرات عديدة يتطلب تحقيقها وجود إرادة سياسية للدول وكذلك استعداد لدى المجتمعات والأفراد لتحقيقها. فالتنمية المستدامة إذا عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات بشكل متناسق، ولا يجوز اعتمادها على فئة دون أخرى ، ولا على مورد واحد.بالإضافة إلى استنادها إلى حكم راشد من خلال الكفاءة في استغلال الطاقات وحسن الاستخدام الرشيد والعقلاني للموارد الاقتصادية والبشرية ،وتوفير الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع وحسن اختار من يتولى المسؤوليات وتفعيل دور هيئات المحاسبة والرقابة.لمجابهة كل مظاهر وأشكال الفساد الذي يعد عائق حقيقي أمام تحقيق تنمية مستدامة

قائمة المراجع

i. باللغة العربية

أ الكتب

1. سلوى الشعراوي جمعة وآخرون: **إدارة شؤون الدولة والمجتمع**، القاهرة: مركز الاستشارات، الإدارة العامة،
2. ضامح فوزي، **الحكم الرشيد: الموسوعة السياسية للشباب** مصر، نفضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2007
3. عبد القادر محمد ، عبد القادر عطية وآخرون، **قضايا اقتصادية معاصرة**، الإسكندرية، جامعة الإسكندرية، قسم الاقتصاد.....، 204-2005.
4. عثمان محمد بن عثمان، ماجدة احمد أبو ....، **التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليبها، تخطيطها وأدوات قياسها**، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2007
5. علي عيسى عبد القادر لطرش، **حماية البيئة والتنمية المستدامة: آفاق وتحديات بين التشريعات العربية والدولية**، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2015
6. محمد الطاهر قادري، **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق**، بيروت، مكتب حسن العصرية، 2013
7. محمد عبد الغني حسين هلال، **مقاومة ومواجهة الفساد، القضاء على أسباب الفساد**. القاهرة، مركز تطوير الأداء، 2007
8. مريم مصطفى احمد، إحسان حفظي، **قضايا التنمية في الدول النامية**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2005

ب الدوريات :

1. سلوى شعراوي جمعة. "مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع: إشكاليات نظرية" **المستقبل العربي**، عدد 249، بيروت، 1999
2. عبد القادر شارف، "واقع النموذج السنغافوري في مكافحة الفساد". دراسات، المجلد 7، العدد 2، جامعة الاغواط، جوان 2016
3. عبد الله حسون محمد، مهدي صالح، داوي إسراء(وآخرون) "التنمية المستدامة: المفهوم والعناصر والإبعاد" مجلة ديالي، العدد 67، 2015
4. فاطمة اقموم، "مؤشرات قياس الحكم الراشد: حالة الجزائر" مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلد 5، العدد 11، ماي
5. فتيحة اوهابية:"المواطنة في ظل الحكم الراشد" ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد: استراتيجيات التغيير في العالم النامي، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8-9 افريل 2007

ج دراسات غير المنشورة :

1. خيرة بن عبد العزيز، "دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري
2. منى هرموش، "دور منظمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة:""دراسة حالة الجزائر" **رسالة ماجستير**، تخصص سياسات علمية وحوكمة مقارنة،(كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد لخضر باتنة)، (2009، 2010).
3. نايف بن نائل بن عبد الرحمان:"التنمية المستدامة في العمارة التقليدية في المملكة العربية والسعودية"، **رسالة ماجستير**، (جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، كلية الهندسة والعمارة..... تخصص: عمارة إسلامية

د أشغال مؤامرات :

1. سايح بوزيد، "معضلة الفساد الإداري وتدابير مواجهتها من خلال معايير الحكم الراشد" مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الرابع الموسوم بـ التحديات الجماعات المحلية وتطوير أساليب تدويلها" جامعة المدنية، يومي 10 و11 مارس 2010
2. فتيحة اوهابية:"المواطنة في ظل الحكم الراشد" ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد: استراتيجيات التغيير في العالم النامي، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8-9 افريل

ii. باللغة الأجنبية

Livres

1. Dalie Girou. '' Observer l'observateur-perspective épistémologique sur l'usage de la notion de gouvernement pour l'étude politique de l'administration politique'' revue gouvernance. Vol3,N°1. Mai, 2006.
2. United nations Development programme. « la bonne gouvernance et le développement humain durable ».NY, 1994
3. Severine Béllina, Hervé magro et Violaineur. La gouvernance démocratique. Institut de recherche et débat sur la gouvernance, p05 obtenu : http://www.institut-gouvernance.org/docs/introduction-gouvernance-democratique.pdf

الفهرس :

المحور الأول :التنمية المستدامة ومكافحة الفساد
أولا: مفهوم التنمية المستدامة
ثانيا: نشأة وتطور التنمية المستدامة
01-"نادي روما" والصراع بين المحافظة على البيئة وتحقيق التنمية
02-الترويج لمفهوم التنمية المستدامة
03-الأرض والإعلان الرسمي لمفهوم التنمية المستدامة
ثالثا: مبادئ التنمية المستدامة
رابعا: أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها
01-أهداف اقتصادية
02-أهداف بشرية
03-أهداف بيئية
خامسا: مؤشرات التنمية المستدامة
سادسا: أبعاد التنمية المستدامة
01-البعد الاقتصادي
02-البعد البيئي
03-البعد الاجتماعي والثقافي
04- البعد السياسي
سابعا: العلاقة بين أبعاد التنمية المستدامة
المحور الثاني: التنمية المستدامة والحكم الراشد
أولا: مفهوم الحكم الراشد

01-تعريف الحكم الراشد (لغة)
02-الإشكاليات التي واجهت مفهوم الحكم الراشد.
03-النشأة والتطور
ثانيا: أبعاد الحكم الراشد
01-البعد السياسي
02-البعد الاقتصادي
03-البعد التقني (الإداري)
ثالثا: عوامل الحكم الراشد
01-الدولة
02-القطاع الخاص
03-المجتمع المدني
رابعا: مؤثرات الحكم الراشد:
خامسا: العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة
المحور الثالث: الفساد وآليات مكافحته
أولا: مفهوم الفساد
ثانيا: أنواع الفساد
ثالثا: مظاهر الفساد
رابعا: الآثار المترتبة على الفساد
خامسا: تجربة سنغافورة في مكافحة الفساد
1-إستراتيجية سنغافورة في مكافحة الفساد
2-سياسة الوقائية من الفساد في سنغافورة
الخاتمة
قائمة المراجع
الفهرس